



مرسوم ملكي بقانون الطيران المدني رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ (١)

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية ،
بعد الاضلاع على المادة ٦٤ من الدستور . وعلى
قانون الطيران المدني رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٦ . وبناء
على ما عرضته علينا وزير المواصلات وموافقة رأي
مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

الباب الاول

الفضاء الجوي

مادة - ١ -

يقصد في هذا القانون :
بالوزير : وزير المواصلات .
بالمدير العام : مدير عام مصلحة الطيران المدني
وباتفاقية شيكاغو : الاتفاقية الدولية للطيران
المدني الموقعة في شيكاغو في ٧ ديسمبر ١٩٤٤
والمنظمة اليها ليبيا في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ .
وبالدولة المتعاقده : الدولة المنضمة لاتفاقية
شيكاغو .

مادة - ٢ -

للمملكة الليبية السيادة الكاملة المطلقة على
الفضاء الجوي الذي يعلو اراضيها ويشمل
المساحة الهوائية التي تعلو اقليم الدولة برا وبحرا

مادة - ٣ -

لا يجوز لايه طائرة اجنبية ان تطير فوق
الاراضي الليبية وان تهبط عليها الا بناء على :
١ - معاهدة دولية او اتفاق جوي ثنائي او
متعدد الاطراف نافذ المفعول تكون المملكة الليبية
طرفا فيه .



٢ - ترخيص يصدره ويحدد شروطه المدير
العسام .

الباب الثاني

في انواع الطائرات و جنسيتها
وتسجيلها وتملكها واستئجارها وحجزها

الفصل الاول

انواع الطائرات

مادة - ٤ -

تسمى طائرة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون
كل جهاز يمكنه الارتفاع والتجول في الفضاء
ويشمل هذا التعريف الصواريخ والمناطيد
والبالونات على اختلاف انواعها .
وتنقسم الطائرات الى طائرات حكومية
وطائرات اهلية :

أ - والطائرات الحكومية نوعان طائرات
عسكرية وطائرات مدنية .

وتعتبر طائرات عسكرية الطائرات التابعة
للجيش وتثبت صفتها العسكرية بشهادة تسجيلها .
وتعتبر طائرات مدنية حكومية الطائرات
التابعة للمصالح العامة الاخرى كالجمارك
والبوليس والصحة .

ب - والطائرات الاهلية نوعان طائرات تجارية
وطائرات خاصة .

وتعتبر طائرة تجارية كل طائرة تستعمل لنقل
الركاب والبضائع والبريد لقاء اجر .
وتعتبر طائرة خاصة كل طائرة يملكها فرد او
مؤسسة خاصة ولا تستعمل الا لغراض خاصة
بمالكها .

مادة - ٥ -

تطبق على كل نوع من انواع الطائرات المدنية
الاحكام الخاصة به والورادة في هذا القانون
واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه او في
الاتفاقيات الدولية التي ترتبط بها ليبيا .



ولا يسري على الطائرات الحربية الا ماورد به
نص خاص في هذا القانون او اللوائح الصادرة
بمقتضاه .

الفصل الثاني

جنسية الطائرة - تسجيلها - ملكيتها

مادة - ٦ -

- ١ - يجب ان يكون لكل طائرة جنسية ولا
يجوز ان يكون لها اكثر من جنسية واحدة في
آن واحد .
- ٢ - تعتبر الطائرة حاملة جنسية الدولة التي
سجلت فيها .
- ٣ - تعتبر الطائرة المسجلة بموجب هذا
القانون طائرة ليبية .

مادة - ٧ -

- ١ - علامة الجنسية للطائرة الليبية هي الرقم
والحرف - ا -
- ٢ - يحدد المدير العام علامة التسجيل وتتألف
من ثلاثة حروف كبيرة غير مزخرفة مكتوبة
باللاتينية .
- ٣ - توضع علامة الجنسية قبل علامة
التسجيل ويفصل بينهما خط قصير .

مادة - ٨ -

لا يجوز لاية طائرة ان تحلق فوق الاراضي
الليبية او ان تهبط عليها مالم تحمل علامات
تسجيلها و جنسيتها طبقا لقانون الدولة التي
تتبعها .
ومع ذلك يجوز للمدير العام بعد موافقة
الوزير ان يرخص لاية طائرة غير مسجلة في دولة
مهيئة بالطيران والهبوط في حالة الطيران
لاغراض التجربة الفنية او لاية اغراض اخرى
يقرها وذلك طبقا للاوضاع التي يحددها في
الترخيص .

مادة - ٩ -

يعد المدير العام سجلا خاصا لتسجيل
الطائرات المدنية الليبية ويشترط لتسجيل اي
طائرة في هذا السجل .
١ - ان لا تكون الطائرة مسجلة في سجل
دولة اخرى .
٢ - ان تكون مملوكة ملكية تامة او مؤجرة
بقصد الشراء لاحد الليبيين او لشركة مؤسسة في
ليبيا ويملك اكثر من نصف رأس مالها ويشرف
عليها اشرافا فعليا ليبين .



مادة - ١٠ -

يتضمن السجل المشار اليه في المادة السابقة
البيانات الآتية :

- ١ - اسم ومحل اقامة صاحب الطائرة او مستأجرها بقصد الشراء .
 - ٢ - رقم القيد .
 - ٣ - علامات التسجيل .
 - ٤ - تاريخ التسجيل .
 - ٥ - البيانات الاساسية عن الطائرة ومحركاتها
 - ٦ - اي تغيير يطرأ على البيانات التي تضمنتها البنود السابقة .
- وتمنح الطائرة شهادة تسجيل تتضمن البيانات التي يحددها المدير العام .
ويقوم المدير العام بنشر سجلات التسجيل وتيسير الاطلاع عليها .

مادة - ١١ -

يؤشر في السجل بنسب تسجيل الطائرة في
الحالات الآتية :

- ١ - اذا تخلف شرط من شروط تسجيلها المبينة بالمادة ٩ .
- ٢ - اذا هلكت الطائرة او فقدت او سحبت نهائيا من الاستعمال . وتعتبر الطائرة في حالة فقد اذا صدر قرار من المدير العام بذلك .

مادة - ١٢ -

في حالة تغيير مالك الطائرة او مستأجرها او وفاته يجب على الشخص المسجلة باسمه الطائرة او ورثته ان يخطرأ المدير العام بالتغيير او الوفاة وبتاريخ حدوث اي منهما لقيد ذلك في السجل .

مادة - ١٣ -

بعد المدير العام سجلا خاصا لتسجيل الطائرات المملوكة لاجانب مقيمين في ليبيا وذلك بقصد استعمالها داخل المملكة الليبية ولا يجوز استعمالها خارج ليبيا الا باذن خاص من المدير العام .

ويشترط لتسجيل هذه الطائرات في ليبيا الا تكون مسجلة في دولة اخرى وتخضع لاحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في ليبيا .

الفصل الثالث

استئجار الطائرات

مادة - ١٤ -

لا يجوز لاحد الرعايا الليبيين او المقيمين بالاراضي الليبية استيراد او استئجار طائرة بقصد



الشراء إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من المدير العام .
ولا يجوز للطائرة المستأجرة الطيران بين ليبيا وأي مكان آخر خارجها إلا بعد الحصول على إذن من المدير العام .

مادة - ١٥ -

يعنى صاحب الطائرة المؤجرة لسخص آخر مسؤولاً بالتضامن مسع المستأجر عن مخالفه الواجبات المفروضة قانوناً الا اذا انفق على غير ذلك و ان المستأجر اهلا لتملك طائرده لبيبه وسجل الانفاق في السجل الذي يعده المدير العام لذلك، وفي هذه الحالة يكون المستأجر وحده مسؤولاً عن مخالفه الواجبات المذكورة باعتباره مستفلاً للطائرة .

ويعصد بالطائرة المؤجرة الطائرة التي يتولى المسجر تسفيلها بهينه وياذ تابعة له .

الفصل الرابع

حجز الطائرات

مادة - ١٦ -

يسري على حجز الطائرات حجزاً تحفيظاً او تنفيدياً وبيها جبرياً القواعد العامة الوارده بقانون المرافعات وذلك دون اخلال بما قد يرد من احكام خاصة في القوانين او المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون لبيبا طرفاً فيها ويسجل الحجز في السجل الخاص بقيد الطائرة .

مادة - ١٧ -

لا يجوز توقيع الحجز على الطائرات التابعة لدولة متعاقدة بسبب اي ادعاء من قبل صاحب حق الاختراع .

الباب الثالث

التجول الجوي

الفصل الاول

مادة - ١٨ -

لا يحق للطائرات الحربية الاجنبية ان تطير فوق الاراضي الليبية او تهبط عليها الا بترخيص من المدير العام بعد اخذ رأي وزارة الخارجية وذلك فيما عدا الاحوال التي تنص عليها المعاهدات والاتفاقيات الدولية .

مادة - ١٩ -

لا يجوز لاية طائرة غير حربية تابعة لحكومة



دولة اجنبية ان تطير فوق الاراضي الليبية وفقاً
لحكم المادة ٣ الا اذا عولمت الطائرات الليبية
العاملة نفسها .

مادة - ٢٠ -

فيما عدا حالات القوة القاهرة يحظر الهبوط
بالمظلات ما لم يكن قد صدر الترخيص في ذلك
مقدا من المدير العام .

مادة - ٢١ -

لا يجوز القاء اشياء من الطائرات اثناء طيرانها
ولو كانت معلقة بمظلة الا في حالات الطوارئ او
بمقتضى ترخيص من المدير العام وبشرط مراعاة
مقتضيات السلامة العامة .

مادة - ٢٢ -

يجوز منع الطائرات من الطيران فوق بعض
المناطق لاسباب عسكرية او لاسباب تتعلق بالامن
العام وتحدد هذه المناطق بقرار من مجلس الوزراء
بناء على اقتراح وزير الدفاع وعلى كل طائرة
تدخل منطعه ممنوعه ان تهبط في اقرب مطار
اليها خارج تلك المنطقة وذلك فور اندارها او
اكتشافها للمخالفة .

مادة - ٢٣ -

١ - لايجوز لاية طائرة بغير الحصول على
ترخيص خاص من المدير العام ان تطير فوق مدينة
او مكان مأهول او اجتماع عام الا على ارتفاع
تتمكن معه من الهبوط بامان خارجه في حالسفة
توقف قوتها المحررة ويحدد المدير العام افضل
ارتفاع يجب اتباعه في مثل هذه الاحوال .

٢ - ويحظر بغير اذن خاص من المدير العام
كل طيران بهلواني او القيام باستعراض جوي او
طيران عدة طائرات في هيئة تشكيلات جوية فوق
الاراضي الليبية .

٣ - كما يحظر على الطائرات التي يمكن
طيرانها دون طيار ان تطير فوق الاراضي الليبية
الا بترخيص خاص من المدير العام وطبقاً لشروط
هذا الترخيص .

مادة - ٢٤ -

اذا شوهدت طائرة في حالة مخالفة لاحكام
هذا القانون وجب اندارها بواسطة الاجهزة
اللاسلكية وعليها عندئذ ان تخفف سيرها فسورا
وان تنزل الى ارتفاع يحدد بقرار من المدير العام
وتهبط في اقرب مطار والا اجبرت على ذلك
بالقوة بعد اعادة الانذار بطلقات في الهواء



الفصل الثاني

هبوط الطائرات

مادة - ٢٥ -

لا يجوز للطائرات ان تهبط الا في المطارات العامة او المهابط الخاصة المنشأة بصورة قانونية ولا ان تعلق الا منها ما لم يكن هناك قود قاهرة ووفي هذه الحالة يجب اخطار الجهات المختصة فورا بحالة الهبوط واسبابه ومكانه .
ويجب على قادة الطائرات ان يراعوا عند اقلاعهم من المطار او عند وصولهم اليه انظمة الطيران العامة والنظم الخاصة بالمطار .

مادة - ٢٦ -

على كل طائرة تدخل الاراضي الليبية ان تهبط في المطارات الجمركية وان تعلق من هذه المطارات عند خروجها من الاراضي الليبية الا اذا كان مرخصا للطائرة بالمرور فوق الاراضي الليبية دون الهبوط .

مادة - ٢٧ -

اذا اضطرت طائرة غير مرخص لها بالهبوط في الاراضي الليبية الى الهبوط فيها بسبب وقوع حادث او رداءة الطقس او اي سبب قهري اخر وجب ان تهبط في اقرب مطار جمركي على طريقها واذا اضطرت اي طائرة ولو كان مرخصا لها بالهبوط في الاراضي الليبية الى الهبوط خارج المطارات الجمركية وجب على قائدها ان يخطر اقرب سلطة محلية او جمركية يستطيع الوصول اليها .
وعليه في جميع الاحوال ان يقيم الدليل على الاسباب التي اضطرته للهبوط . ولا يجوز له ان يتابع سفره قبل ان تطلع السلطات على سجل وقائع الطائرة وتاذن له بالرحيل .

الفصل الثالث

المطارات

مادة - ٢٨ -

يعتبر مطار كل مساحة محددة على الارض او الماء وما يتصل بها من ابنية ومنشآت واجهزة اذا خصصت لاقلاع الطائرات او هبوطها .

مادة - ٢٩ -

يعتبر حقلا جويا كل ارض يمكن الهبوط عليها او الاقلاع منها ولا توجد فيها التسهيلات اللازمة



للاستعمال العام كايواء الطائرات وتمهينتها او وصول
المسافرين وشحن البضائع .

مادة - ٢٠ -

لا يجوز انشاء مطار او حقل جوي خاص الا
بعد موافقة المدير العام ومع مراعاة الانظمة الدولية
المتعلقة بالمطارات .

مادة - ٢١ -

يقدم طلب الترخيص بانشاء مطار او حقل
جوي خاص الى المدير العام مصحوبا بالاتي:
١ - رسم عام يعين فيه مكان المطار بالنسبة
الى المدن المجاورة ان اجدت .
٢ - رسم للمطار او المساحة المجاوره حتى
مسافة الف متر ابتداء من حدود المطار بمقياس
لا يقل عن ١/٢٥٠٠ .
٣ - مذكرة تبين كيفية اعداد المطار والمدد
التدريبية لاستعماله .
٤ - موافقة كناية من جهة الاختصاص
ساحبة الحق في التصرف في الارض .
٥ - بيان الفرض من انشاء المطار او الحقل
الجوي .

مادة - ٢٢ -

للمدير العام بعد موافقة الوزير منح الترخيص
او رفضه وذلك بعد اجراء التحقيق الفني اللازم
وله ان يطلب ادخال التعديلات التي يراها ضرورية
وفقا لتطور قواعد التجول الجوي وذلك على نفقة
طالب الترخيص .

مادة - ٢٣ -

يجب على اصحاب المطارات الخاصة ان
يمسكوا سجلا يدون فيه وقت وصول الطائرات
واقلاعها وان يبرزوا هذا السجل للموظفين
المختصين عند طلبه كما يجب عليهم تمكين الموظفين
من تفتيش المطارات في اي وقت .

مادة - ٢٤ -

يحدد المدير العام بقرار يصدره لكل مطارة:
١ - مناطق الاقتراب الالي .
٢ - مناطق الاقتراب غير الالي .
٣ - درجة ميل مستوى الاقتراب .
٤ - سطح الانتقال المحدد في الملحق رقم ١٤
من اتفاقية شيكاغو .
٥ - المسطحات الافقية والمخروطية .
٦ - مناطق حماية اجهزة واشارات الملاحة
الجوية .



مادة - ٢٥ -

- ١ - يحظر بغير ترخيص سابق من المدير إقامة مبان أو منسآت أو اعمدة أو اسلاك أو غرس اشجار من شأنها ان تعوق الملاحة الجوية اذا كانت تقع في دائرة يقع مركزها عند مركز المطار الهندسي وطول نصف قطرها اربعة كيلو مترات .
- ٢ - ولا يجوز بي حث ان يزيد ارتفاع المباني او الانشجار او المنسآت على نسبة ١-١٠ من المسافة التي تبعد بها عن حدود المطار .
- ٣ - ونجوز للمدير العام تكليف مالك المبنى او شيء اخر مرتفع بوضع اضاءة خاصة عليه حرصا على سلامة الطائرات .

مادة - ٢٦ -

لا يجوز في المناطق التي يحددها المدير العام احدث انوار من شأنها ان بهر النظر او تلتبس على الطيار مع انوار الملاحة الجوية او تمنع رؤية انوارها او اشاراتها رؤية سليمة .

مادة - ٢٧ -

لا يجوز لاي شخص ان ينشيء او يدير مناره ضوئية الا بعد الحصول على موافقة المدير العام وبمراعاة الشروط التي يقرها في هذا الشأن .

مادة - ٢٨ -

يشرف المدير العام على المطارات ويخضع لسلطته الموظفون الذين يعملون بها ايا كانت الجهة او المصالح التي يتبعونها وله في حالة اخلال احدهم بواجبات وظيفته التحقيق معه وتوقيع الجزاء عليه في الحدود المقررة لرؤساء المصالح .

الفصل الرابع

نظام التجول الجوي

مادة - ٢٩ -

يجب توافر الشروط الاتية بالنسبة للطائرات الليبية والاجنبية التي تنجول في الفضاء الجوي لمملكة الليبية .

- ١ - ان تكون مسجلة في الدولة التابعة لها .
- ٢ - ان تكون شهادة صلاحيتها للطيران صادرة او معتمدة من الدولة المسجلة بها وسارية المفعول وان تكون اعمال الصيانة قد اتخذت وفقا لاحكام قانون الدولة المسجلة بها الطائرة .
- ٣ - ان تكون حروف تسجيلها وعلامات جنسيتها موضوعة بطريقة ظاهرة داخل وخارج الطائرة وفقا لتعليمات المنظمة الدولية للطيران المدني .
- ٤ - ان تكون بها كل الالات والتركيبات والاجهزة المقررة عاملة بصورة جيدة .



- ٥ - ان تكون هيئة قيادة الطائرة بالمذد والتفأفة المقررين بحيث تتوافر في افرادها جميع الصفات اللازمة وان يكونوا حائزين على اجازات سارية المفعول صادرة او معتمدة من السلطات المختصة في الدولة التي سجلت فيها الطائرة .
- ٦ - ان تلتزم قيادة الطائرة دليل التعليمات المعتمد من المدير العام فيما يتعلق بواجباتهم الخاصة بسلامة الطائرة والركاب والبضائع الموجودة على متنها .
- ٧ - ان يكون مؤمنا عليها ضد الاضرار التي تقع للغير على سطح الارض ولصالح ركابها والبضائع والرسائل وطرود البريد الموجودة عليها طبقا لفواعد المقررة في هذا الشأن .

مادة - ٤٠ -

- يجب على كل طائرة تعمل في الملاحة الجوية ان تحمل المستندات الآتية :
- ١ - شهادة تسجيل الطائرة .
 - ٢ - شهادة صلاحيتها للطيران ودليل طيرانها .
 - ٣ - سجل الرحلات الخاصة بها .
 - ٤ - اجازات افراد هيئة قيادة الطائرة .
 - ٥ - رخص اجهزه اللاسلكي .
 - ٦ - قائمة باسمااء الركاب اذا كانت الطائرة تعمل في النقل العام ومكان قيام ووصول كل راكب .
 - ٧ - قائمة بالشحنات والبضائع اذا كانت الطائرة تعمل في النقل العام .
- ويعتبر قائد الطائرة مسؤولا عن وجود هذه المستندات على متن الطائرة وعليه ان يقدمها الى السلطات المختصة بالمطار كلما طلب منه ذلك ، وعلى مستفل الطائرة ان يحتفظ بالسجلات المذكورة مدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ اخر قيد فيها .

مادة - ٤١ -

- ١ - لايجوز لاية طائرة ان تقلع الا اذا كان قائدها قد اطلع على نشرة الارصاد الجوية والتعليمات واطمان الى سلامة الرحلة والى تنظيم حمولة الطائرة وتزويدها بالوقود اللازم .
- ٢ - لايجوز لاية طائرة الهبوط الا اذا تاكد قائدها من تمكنه القيام به بسلام وان المطار مضمئ في حالة الهبوط في وقت الظلام .

مادة - ٤٢ -

على قائد الطائرة ان يتقيد اثناء الطيران بالانظمة الخاصة بالتجول وطرق السير الواجب اتباعها وبالاضواء والاشارات ، وعليه ان يتخذ جميع الاحتياطات لتلافي الاضرار .



مادة - ٤٣ -

يكون قائد الطائرة مسؤولاً مباشرة عن قيادة طائرة ونه كامل السلطة في استعمالها في حدود قواعد حرته المرور الجوي المعمول بها وله ان يحيد عنها اذا افضت سلامة الملاحة الجوية ذلك كما يكون له السلطة في اتخاذ مايراد لازماً لحفظ النظام على متن الطائرة .

مادة - ٤٤ -

يحدد المدير العام الطرق التي نسلكها الطائرات في دخولها او خروجها او طيرانها فوق الاراضي الليبية وعلى جميع الطائرات اتباع هذه الطرق وفي حالة اضطرار اية طائرة بسبب ظروف فاهرة الى ان تحيد عن النقط المحددة والطرق الجوية المفرد وجب على قائدها ان يتصل فوراً باقرب وحدة مراقبه جوية وان يتبع التعليمات التي تصدر ائيه من هذه الوحدة .

الباب الرابع

هيئة القيادة

مادة - ٤٥ -

يتشترط فيمن يعمل عضواً في هيئة قيادة اية طائرة مسجلة بسجل المملكة الليبية او في سيانتهها او ترحيلها ان يكون حائزاً على اجازة صادرة او معتمدة ونافذة المفعول من المدير العام .

مادة - ٤٦ -

لا يجوز مزاولة تعليم الطيران الا في النوادي او المعاهد المرخص لها من مصلحة الطيران المدني في ذلك وفي حدود هذا الترخيص .
وللمدير العام وقف نشاط هذه الجهات اذا خالفت القوانين واللوائح المنظمة لها وان ينهي هذا الوقف اذا تحقق من زوال سببه .

الباب الخامس

في انشاء الخطوط الجوية

مادة - ٤٧ -

١ - لا يجوز لاحد انشاء خط جوي ليبي الا بترخيص من المدير العام .
٢ - الخط الجوي الليبي هو الذي يقدم خدمة نقل جوي بمقابل ويكون المركز الرئيسي لصاحبه في ليبيا ويقصد بصاحب الخط الجوي المستفاد .



مادة - ٤٨ -

لا يجوز التنازل عن الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة الا بموافقة كتابية من المدير العام .

مادة - ٤٩ -

يجوز للمدير العام الفناء الترخيص الممنوح وفقا للمادة ٤٧ في الاحوال الاتية :

- ١ - اذا لم يقم المرخص له بطلب الاذن بالتشغيل خلال ستة اشهر من تاريخ صدور الترخيص .
- ٢ - اذا لم يبدأ المرخص له في العمل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور الاذن بالتشغيل .
- ٣ - اذا لم يقم المرخص له باي نشاط مدة ستة اشهر متتالية .
- ٤ - اذا خالف المرخص له اي شرط من شروط الترخيص .

مادة - ٥٠ -

- ١ - ينترزم صاحب الخط الجوي الليبي بتقديم عمليات النقل الجوي الموضحة في اذن التشغيل الممنوح له من المدير العام .
- ٢ - يحدد اذن التشغيل الطريق الجوي واماكن الخدمة واوقاتها ودرجات الركاب والبضائع التي تحملها الطائرة واسعار النقل وكل ما يراه المدير العام لازما لتنظيم النواحي المالية للخدمات التي يقوم بها الخط الجوي .

مادة - ٥١ -

يجوز لصاحب الخط الجوي الاجنبي ان يستعمل طائرة ليبية لتقديم خدمة النقل . على انه اذا زادت مدة الاستعمال عن سبعة ايام متتالية وجب الحصول على اذن بالتشغيل وفقا لحكم المادة ٤٧ .

مادة - ٥٢ -

لا يجوز لاية طائرة مسجلة في ليبيا ان تجتاز حدودها الا بترخيص سابق من المدير العام وتظل الطائرة خاضعة لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له في الخارج وذلك في الحدود التي لا تتعارض مع قوانين الدول الاجنبية التي تباشر نشاطها فيها .

الباب السادس

الفصل الاول

النقل الجوي

مادة - ٥٣ -

يكون الناقل بطريق الجو مسؤولا عن اصابة



الركاب وعن فقدان أو عوار البضائع المنقولة مالم يكن هناك قوة فاهرة أو عيب خاص بالبضائع أو أبيت أنه هو وتابعيه ووكلاءه قد اتخذوا جميع الاحتياطات اللازمة لتفادي ما حدث .

مادة - ٥٤ -

على الناقل ان يضع من النظم ما يكفل التحقق قبل الافلاع من نوافر جميع الخدمات اللازمة لسلامة الطائرات والركاب طول الرحلة من وجود المعدات والمهمات اللازمة لسلامة وانقاذ الركاب بكل طائرة وفقا لمقتضيات الرحلة والمناطق التي يعبر فوقها .

مادة - ٥٥ -

١ - على الناقل في النقل الجوي الدولي ان يتحقق من استيفاء الركاب جميع الشروط والوثائق اللازمة لدخولهم في الدولة التابع لها مكان الوصول . ولا يخل ذلك بمسؤولية كل راكب عن توافر الشروط والوثائق الخاصة به .
٢ - ويجوز للسلطات الليبية ان تطلب من الناقل سواء كان ليبيا او اجنبيا ان يقوم على حسابه بترحيل الراكب الذي لا تتوافر فيه الشروط اللازمة لدخول البلاد .

مادة - ٥٦ -

يحظر بغير اذن خاص من وزير الدفاع نقل الاسلحة والدخائر والمفرقات في الطائرات الليبية والاجنبية التي تعمل في ليبيا . كما يحظر بغير هذا الاذن نقل كل ما هو مخصص لاستعماله حربيًا .

مادة - ٥٧ -

يحظر نقل المواد الخطرة التي يصدر بيانها قرار من المدير العام في الطائرات الليبية او الاجنبية التي تعمل في ليبيا الا وفقا للشروط والاحكام التي يضعها لذلك .

مادة - ٥٨ -

لوزير ان يحظر استعمال الات التصوير في الطائرات او يقيد استعمالها بمراعاة الشروط التي يفرضها اذا اقتضى الامر ذلك .

الفصل الثاني

استخدام الطائرات عند الطوارئ

مادة - ٥٩ -

اذا حدثت ظروف غير عادية كالفيضانات والزلازل وغير ذلك جاز للوزير بناء على اقتراح



المدير العام ان يصدر قرارا بالاستيلاء مؤقتا على جميع الطائرات الموجودة في المطارات الليبية من اي جنسية كانت للاستفادة من خدماتها وذلك مقابل تعويض عادل .

الباب السابع

حوادث الطيران

مادة - ٦٠ -

يقصد في هذا الباب « بالحوادث » ما يقع للطائرات فيما يتعلق بتسييرها من وقت ركوب اي شخص فيها بقصد السفر على متنها الى وقت نزوله منها ويتسبب عنه ما يأتي :

- أ - موت اي شخص او اصابته بضرر خطير نتيجة لوجوده في الطائرة او لاتصاله المباشر بها او بأي شيء متصل بها .
- ب - اصابة الطائرة باضرار بالغة .

مادة - ٦١ -

- ١ - اذا وقع حادث لطائرة ليبية او اجنبية في الاراضي الليبية وجب على قائد الطائرة ان يبلغ المدير العام بأسرع ما يمكن البيانات التالية :
 - أ - نوع الطائرة وجنسيتها وعلامات تسجيلها .
 - ب - اسم مالك الطائرة ومن يديرها ومستأجرها ان كانت مستأجرة .
 - ج - اسم القائد الاول للطائرة .
 - د - تاريخ وساعة وقوع الحادث .
 - هـ - مكان قيام الطائرة ومكان الوصول .
 - و - موقع الطائرة الجغرافي وقت الحادث .
 - ز - عدد القتلى والمصابين ان وجدوا .
 - ح - طبيعة الحادث ومدى الضرر الذي اصاب الطائرة .

٢ - اذا قتل القائد الاول او اصبح عاجزا عن العمل وقمت مسؤولية التبليغ على من يليه في ادارة الطائرة والاقام بذلك اي فرد من أفراد طاقمها .

٣ - اذا لم تكن جميع التفاصيل المبينة في الفقرة الاولى من هذه المادة متيسر الحصول عليها وجب ذكر ذلك في البلاغ .

٤ - اذا كانت الطائرة المصابة بالحادث مسجلة في دولة متعاقدة غير ليبيا وجب على المدير العام ان يرسل الى تلك الدولة التفاصيل الواردة اليه في الحادث .

مادة - ٦٢ -

مع عدم الاخلال باختصاصات السلطات القضائية ، اذا وقع الحادث لطائرة ما في الاراضي الليبية وضمت الطائرة مع محتوياتها واجزائها تحت الحراسة طيلة المدة التي يراها المدير العام



لازمة لاجراء التحقيق في الحادث ولا يجوز نقلها من مكانها او المساس بها الا باذن من المدير العام . ويجوز نقل الطائرة لاجراء الاشخاص والحيوانات والرسائل والاشياء السليمة منها او اذا كانت تموق الملاحه الجوية او وسائل المواصلات الاخرى .

مادة - ٦٣ -

تتولى مصلحة الطيران المدني مباشرة التحقيق الفني والاداري في حوادث الطيران . ويشكل المدير العام لجنة لتحقيق الحادث وتحري ظروفه فور وقوعه .

مادة - ٦٤ -

على لجنة التحقيق ان تجمع وتدون جميع المعلومات المتوفرة لها بشأن الحادث وعليها معاينة مكانه وفحص حطام الطائرة كلما امكن ذلك وللجنة سلطة استدعاء الشهود والتحقيق معهم بعد اداء اليمين ولها حق الاطلاع على الوثائق ويكون لرئيس لجنة التحقيق ما للنيابة العامة من سلطة وفقا لاحكام قانون الاجراءات الجنائية .

مادة - ٦٥ -

اذا وقع حادث لطائرة مسجلة في دولة متعاقدة غير ليبيا وجب على المدير العام اجراء التحقيق في ظروف الحادث ويجوز ان يشترك في التحقيق مندوب من الدولة المسجلة بها الطائرة وان يستعين بمستشاريه وذلك بالشروط التي يراها المدير العام ضرورية . وعلى المدير العام في هذه الحالة وبقدر استطاعته ان يسهل عملية التحقيق لهذا المندوب . ويجوز للمدير العام ان يفوض اجراء التحقيق كله او بعضه الى المندوب المذكور .

مادة - ٦٦ -

على لجنة التحقيق ان ترفع فور الانتهاء منه تقريرا بنتيجته الى المدير العام مع ملخص الادلة والمعلومات الجوهرية الاخرى التي بنيت عليها هذه النتيجة .

ويجوز للمدير العام اعادة التحقيق من جديد اذا ظهرت ادلة جديدة ذات اهمية بعد تسلمه اوراق التحقيق .

واذا كان التحقيق خاصا بحادث وقع لطائرة مسجلة في دولة اخرى من الدول المتعاقدة وجب على المدير العام ان يرسل باسرع ما يمكن نسخه من التقرير الى تلك الدولة وان يبعث الى ابدولة اخرى قدمت معلومات الى لجنة التحقيق بما يهمها من البيانات التي تضمنها التقرير .



مادة - ٦٧ -

إذا أجرى التحقيق في حادث وقع خارج الأراضي الليبية من إحدى الدول المتعاقدة غير ليبيا وجب على المدير العام أن يزود تلك الدولة عند الطلب بما يمكنه الحصول عليه من معلومات تتعلق بالحادث بما في ذلك المعلومات الخاصة بوسائل سلامة الطيران وخدماته التي قد تكون الطائرة قد استعملتها قبل الحادث وذلك بشرط أن تسمح الدولة القائمة بالتحقيق للمندوب الذي يعينه المدير العام بالاشتراك في التحقيق إذا طلب إليها ذلك .

الباب الثامن

قواعد الاختصاص

مادة - ٦٨ -

- ١ - يعتبر ما يقع على متن طائرة ليبية أنه وقع في البلاد الليبية .
- ٢ - وتختص بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عن حوادث الطيران المحكمة التابع لها محل الحادث أو الضرر أو محكمة مقر المدعى عليه . أو محكمة مكان هبوط الطائرة . و المحكمة التي تنص عليها معاهدة أو اتفاقية دولية منضمة إليها ليبيا .

الباب التاسع

الإعفاءات

مادة - ٦٩ -

تتمتع جميع الطائرات الاجنبية بالإعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على المون و مواد الوقود و زيوت التشحيم والمهمات اللازمة لها وكذلك ما يلزم لاستعمال ركابها وملاحيها وذلك بشرط المعاملة بالمثل من قبل الدول التي تنتمي إليها هذه الطائرات .

مادة - ٧٠ -

تعفى الطائرات الخاصة المستعملة في أغراض السياحة والرياضة والمسجلة بسجل الطيران المدني الليبي من الرسوم الجمركية المفروضة على معدات الطائرات بما في ذلك أجهزة السلاسكي ومهمات الانقاذ اللازمة لها وقطع الفيار المستوردة لصيانتها .

الباب العاشر

العقوبات والجزاءات

مادة - ٧١ -

في حالة مخالفة احكام هذا القانون او



القرارات المنفذة له يكون للمدير العام توقيع احد
الجزءات الاتية :

١ - ان يوقف لمدة محددة او يلغى الترخيص
او ادن التشغيل الصادر للشركة او المؤسسة او
لطاقره المخالفة او ان يضع قيودا عليها .

٢ - ان يوقف لمدة محددة او يسحب نهائيا
اجازة الطيران او الملاحة او الهندسة او الالاسكي
الصادر منه للمخالف .

٣ - ان يلغى اي اعتماد صدر منه لشهادات
الطائرات المخالفة او لاجازات هيئة قيادتها او
فنيها الارضيين .

ويكون له اتخاذ الاجراءات المشار اليها اذا
ما اقتضى ذلك النظام وتأمين سلامة الطيران .

مادة - ٧٢ -

مع عدم الاخلال بني عمومه اخرى ينص عليها
ساون العقوبات يعاقب بالسجن .

١ - من سرق معدات خدمات وتسهيلات
الملاحة الجوية او ايه اجهزة او الات للمطارات تكون
لازمه لاعمال تأمين سلامه الطيران او متصله
بذلك .

٢ - كل من تسبب عن عمد في اتلاف او تعطيل
معدات خدمات وتسهيلات الملاحة الجوية او اي
اجهزة او آلات بالمطارات تكون لازمه لاعمال تأمين
سلامه الطيران او متصله بذلك .

مادة - ٧٣ -

مع مراعاة حكم المادة التالية يعاقب بالحبس
مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيهه
او باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف احكام
هذا القانون او القرارات المنفذة له .

مادة - ٧٤ -

يعاقب كل من خالف احكام المادتين ٢٥ و ٢٦
بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تزيد
على مائتي جنيهه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة - ٧٥ -

مع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة يتخذ المدير
العام الاجراءات التي يراها لازمة لوقف او ازالة
الاعمال التي تقع بالمخالفة لاحكام المادتين ٢٥ و ٢٦ .
وفي هذه الحالات يتحمل المخالف جميع
التفقات التي تتكبدها مصلحة الطيران المدني في
سبيل ذلك .

وللمدير العام الحق في ازالة كل ما يراه عائقا
للملاحة الجوية او معرضا لسلامة الطائرات للخطر .

مادة - ٧٦ -

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات



من فاد طائره وهو في حالة سكر او تخدير معرضا
ارواح للخطر .

مادة - ٧٧ -

لن من دخل ارضا منعت الانظمة او تعليمات
المطارات الدخول اليها او ترك مواشي او حيوانات
مدخلها يعاقب بغرامه لا تزيد على مائة جنيه .

مادة - ٧٨ -

١ - يجوز للمدير العام احتجاز الطائرات
الوطنية او الاجنبية بصفة احتياطية اذا كانت
غير مستوفية للشروط المنصوص عليها في هذا
القانون واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه
وذلك لحين استيفاء الشروط المذكورة .

٢ - كما يجوز له منع طيران اية طائرة يبرى
لاسباب معقوله ان طيرانها سيكون في احوال غير
ملائمه للرحله او في حالة مخالفة لاحكام القانون .

مادة - ٧٩ -

يكون لمدير عام مصلحة الطيران المدني
وموظفيها الذين يصدر بتعيينهم قرار من الوزير
ممن لا نقل درجتهم عن الثالثة سلطة رجال
الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب
بالمخالفة لاحكام هذا القانون .

مادة - ٨٠ -

١ - يفرض الوزير بعد التشاور مع المدير
العام رسوما مقابل ما ياتي :

١ - استعمال المطارات والمهابط بصورة عامة
والانتفاع بالخدمات والمعاشات والتوصيات الفنية
واحتياطات الامان .

ب - اجراءات التسجيل وشهادات الصلاحية
والاجازات .

٢ - ولا يجوز أن يزيد اي رسم من الرسوم
المفروضة بمقتضى هذا القانون على مائة جنيه
ويجوز للوزير اعفاء طائرات نوادي الطيران التي
تطير بفرض السياحة والرياضة من كل او بعض
هذه الرسوم .

مادة - ٨١ -

يصدر وزير المواصلات القرارات اللازمة
لتنفيذ هذا القانون وعلى الاخص فيما يتعلق
بالامور الاتية :

- ١ - تسجيل الطائرات .
- ٢ - صلاحية الطائرات للطيران .
- ٣ - قواعد الجو .
- ٤ - قواعد المرور الجوي .



- ٥ - قواعد عمليات الطيران التجارية والتفتيش على اجور النقل من حيث اتفاتها والاجور المحددة دوليا .
- ٦ - قواعد اجازات الطيران .
- ٧ - قواعد تعليم الطيران والتدريب .
- ٨ - القواعد المتعلقة بانشاء المطارات الخاصة وارضى الهبوط والاجراءات الخاصة بالحصول على الترخيص بانشائها .
- ٩ - قواعد تسهيلات الملاحة الجوية .
- ١٠ - قواعد النقل الجوي .
- ١١ - اجراءات منح تراخيص الطيران فوق اراضي ليبيا .
- ١٢ - التفتيش على محطات اصلاح وصيانة الطائرات والاجهزة والاعمال والنظم المتعلقة بذلك .
- ١٣ - قواعد تحقيق الحوادث .
- ١٤ - قواعد البحث والانقاذ .

مادة - ٨٢ -

يلغى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٦ ويستمر العمل باللوائح النافذة فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون وذلك الى ان تلى او تعدل .

مادة - ٨٣ -

قلى وزيرى المواصلات والخارجية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر السلام العامرة فى ٢٨ شوال ١٣٨٤ هـ .
الموافق ١ مارس ١٩٦٥ م .

ادريس

بأمر الملك

محمود المنتصر
رئيس مجلس الوزراء

حسين مازق
وزير الخارجية

السنوسى لطيش
وزير المواصلات